واقع البطالة في البلدان العربية

م.م. غيداء صادق سلمان
جامعة الانبار / كلية الادارة
و الاقتصاد

المقدمة:

منذ أمد بعيد وبلدان العالم العربي تنتهج مسارات تنموية مختلفة بهدف تحقيق النمو الاقتصادي ، غير ان تلك المسارات أثبتت انها غير قابلة للاستمرار على المدى المتوسط أو البعيد . ففي منتصف الثمانينات أثر الانخفاض الكبير في عائدات النفط على افرازات السياسات التنموية السائدة حينذاك مما أحدث جملة من المشاكل التي تطلبت اصلاحات اقتصادية واعادة الهيكلة . فقد أدت تلك السياسات الى هيمنة القطاع العام على جميع الأنشطة الاقتصادية وتراكم الديون وارتفاع معدلات البطالة .وكان القطاع العام هو محرك النمو الاقتصادي وهو الذي يوفر فرص العمل وهو الذي يقدم الخدمات الاجتماعية . وقد أدت هذه السياسات الى وضع يعتمد فيه السكان على " دولة الرعاية" في تخطيط حياتهم وتوجيهها . وفي هذه الحلقة المفرغة أصبحت الدولة أسيرة لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية المفتوحة ، واعتاد الناس على تلقي ما تقدمه لهم الدولة . وبعد استمرار هذا الوضع لأكثر من ٢٠ عاما" أصبح التخلي عنه في فترة قصيرة من الزمن مسألة بالغة الأهمية . وفيما يتعلق بقطاع العمل سادت فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي أوضاع خارجية مؤاتية ، حيث أمكن بفضل ازدهار حركة التشييد والهجرة الخارجية ، استيعاب نسبة كبيرة من اليد العاملة المتزايدة في الوطن العربي لا سيما العمالة القادمة من القطاع الزراعي وأعمال الريف . وأصبحت الهجرة الخارجية هي الهدف الأساس في البلدان التي تكثر فيها اليد العاملة ولم يكن التعليم والمهارات من المتطلبات الأساسية للعثور على عمل في قطاع الخدمات وقطاع البناء والتشييد في الخليج ، لذلك لم يكن هناك أي اهتمام بمستوى معظم اليد العاملة التي اختارت الهجرة . وكان هذا بالذات هو حال اليد العاملة التي خرجت من القطاعات الزراعية في بلدان مثل مصر والاردن والجمهورية العربية السورية واليمن . وكانت فرص العمل في بلدان الخليج مضمونة للمواطنين بغض النظر عن التعليم أو المهارات .وفي فترة التسعينيات انتفت الحاجة بعد تشبع القطاع العام ، فأصبحت فرص العمل المتوافرة للوافدين الجدد على سوق العمل مركزة في القطاع الخاص الذي يتطلب مستوى من المهارات أرقى وأكثر تنوعا" والذي فتح المنافسة أمام شتى الجنسيات ومع تغيير هيكل الطلب على العمل من هذه المعادلة في معظم البلدان العربية وتفشي ظاهرة البطالة بوتائر عالية ، استلزم الوضع اجراء تغييرات موازية من جانب العرض لليد العاملة من أجل تحسين المهارات والقدرات ونوعية اليد العاملة عموما" . وأدت قلة التجاوب مع هذه التغيرات الى اعتماد أساليب انتاج تعتمد على كثافة رأس المال وبالتالي أفرزت البطالة والعمالة الناقصة . وأدركت الحكومات العربية شيئا" فشيئا" أهمية العمل على تنويع مصادر ايراداتها وتخفيف اعتمادها الكبير على القطاعات التقليدية غير المنتجة وعلى ايراد النفط (بالنسبة للبلدان النفطية)والمعونات الخارجية المتناقصة باطراد فضلا" عن سياسات الاصلاح المطلوبة لتشجيع الصادرات وزيادة كفاءة القطاع الخاص وتخريج عاملين أكثر مهارة ومرونة والحد من ظاهرة الفقر بتسريع وتيرة نمو الهياكل الانتاجية في البلدان العربية وردم فجوة التخلف الاقتصادي.

١.فرضية البحث :-

ان واقع البطالة في البلدان العربية انتشر وبشكل متفاقم وخاصة في العقود الأخيرة مما أقرض البنيان الانتاجي للدولة وأثر على مستويات النمو الاقتصادي والاجتماعي لكافة الهياكل والقطاعات الحيوية في البلدان العربية ، فاستوجب الأمر تبني أستتراتيجيات فاعلة تتلمس الحلول والمعالجات القصيرة أو المتوسطة المدى على الأكثر .

٢.مشكلة البحث:-

تعاني أغلب الأقتصادات العربية من مشكلة تفاقم ظاهرة البطالة وبشكل متزايد مما أثر سلبا" على معدلات النمو الاقتصادي لديها وسجل حالات غير قليلة من الفقر وتدني مستويات المعيشة بالنسبة للسكان فتحولت بذلك من بلدان منتجة الى بلدان غارقة في الديةن الخارجية .

٣.هدف البحث:-

يهدف البحث الى تسليط الضوء على أسباب تفشي ظاهرة البطالة في البلدان العربية والسبل الكفيلة بمعالجتها .

٤.هيكلية البحث:-

يتضمن البحث خمسة محاور أساسية ، احتوى المحور الأول على التعريف بمضمون البطالة ، والمحور الثاني على أسباب شيوعها في البلدان العربية ، بينما تناول المحور الثالث اشكالية العلاقة بين السكان والبطالة والفقر في البلدان العربية ، أما المحور الرابع فقد تم تسليط الضوء من خلاله على بنية سوق العمل العربي ، وأخيرا" جاء المحور الخامس لتبيان الاستراتيجيات المقترحة للحد من ظاهرة البطالة .

أولا" – ظاهرة البطالة :المعاني والمضامين :-

تمثل ظاهرة البطالة موضوعا" هاما" في النقاشات المتعلقة بسوق العمل ولكن معناها الحقيقي لا يعرف دائما" بوضوح والتعريف الرسمي للبطالة وفقا" لمنظمة العمل الدولية هو حالة الفرد المتعطل في الوقت الحالي والذي يبحث عن عمل نشيط لفترة من الزمن يتفق عليها الموظف ورب العمل وتعتبر ظاهرة البطالة بأشكالها المختلفة أحد المؤشرات الأساسية لتخلف اقتصادات البلدان النامية كما يشير العالم الفرنسي لاكوست الى ان وجود جمع من الرجال المعطلين أو غير المنتجيين هي سمة البلدان المتخلفة [١] وتعد البطالة المقنعة من أبرز أشكال البطالة التي تعاني منها البلدان العربية وأكثرها انتشارا" وتتمثل البطالة في تكديس الملايين من السكان البالغين (رجالا" ونساءا") المعطلين على الأرصفة والشوارع في أوقات العمل وذلك لزيادتهم عن الحاجة الفعلية أو الطلب في كل من الريف والمدينة وفي هذا الصدد ينبغي التمييز بين البطالة والعمالة الناقصة لعدد ساعات العمل في اليوم وعدد أيام العمل في الاسبوع وهنا يتبين لنا وجود أنواع من البطالة تتمثل بما يأتي [٢]:-

أ- **البطالة السافرة :-** وتتعلق أساسا" بتصلب سوق العمل الذي يؤدي الى انخفاض الطلب على اليد العاملة نسبة الى العرض منها .

ب- **البطالة العارضة :-** وتمتد عادة لفترة قصيرة من الزمن وتشكل جزءا" من عملية بحث العامل عن عمل مناسب وبحث رب العمل عن العامل المناسب .

ج- البطالة الدورية :- وهي نتيجة للتقلبات في الطلب التراكمي وتكون عادة مؤقتة ولكن يمكن أن تنتشر على نطاق واسع وأن تشتد حدتها . ويمكن أن يؤدي الانكماش الى هذا النوع من البطالة واذا تعذر على العمال العودة الى العمل بعد حدوث انخفاض في النشاط الاقتصادي .

د- البطالة الهيكلية :- وهي أشد حدة من البطالة الدورية وتمتد عموما" لفترة من الزمن وتنتج عن فشل السياسات والركود الاقتصادي وسوء سير أسواق العمل . ويتطلب حل هذا النوع من البطالة أنتعاش الطلب التراكمي على اليد العاملة واستحداث مهارات معينة .

ه- البطالة المقنعة :- وتتمثل بوجود أعداد من القوى العاملة تزيد عن حاجة مستوى الانتاج السائد مما يترتب عليه ان تصبح الانتاجية الحدية لهذه القوى العاملة الفائضة مساوية للصفر .

و- العمالة الناقصة:- وتنشأعندما يكون أنتاج الفرد أدنى من قدراته أي أن ينظم خريج أو خريجة الكلية الى القطاع الغير الرسمي ويؤدي مهاما" لا علاقة لها بمؤهلاته العلمية ويسود هذا الوضع عادة عندما يحول الموقف الأجتماعي من العمل دون قيام العمال المهرة بقبول العمل في مجال تعليمهم أو عندما تنتج عن النظام التعليمي مهارات غير مطلوبة في سوق العمل ، أو عندما يشهد الاقتصاد انكماشا" أو(انخفاضا" في الطلب على اليد العاملة)أو عندما يلجأ الاقتصاد الى اعتماد نهج من النمو يقوم على كثافة رأس المال .

وهنا ينبغي أن تراعى معدلات البطالة الحقيقية (في الوضع المثالي) جميع الفئات لتعكس مدى التقصير الفعلي في استخدام القوة العاملة . وسيؤدي تطبيق هذا المفهوم على البلدان العربية الى مضاعفة معدلات البطالة الرسمية ان لم يؤدي الى بلوغها ثلاثة أمثال ما هي عليه .

وعلى الرغم من اعتراض البعض على تقسيم البطالة للانواع المبينة أعلاه . الا أنه يبدو بأن أغلب الكتاب متفقون على وجود جزء مهم من الأيدي العاملة في البلدان النامية تشغل في الواقع عملا" معينا" ولكن انتاجيتها فيه تصل للصفر أو تكون ضعيفة جدا" ، وذلك ما يعرف بالبطالة المقنعة التي يمكن قياسها ولكن لا يمكن تشخيص المتسببين في وجودها اذ ان العاملين في نشاط معين هم في نفس الوقت عاملون وعاطلون وعليه فان تسمية هذا الشكل من البطالة بالمقنعة يتطابق مع جوهرها ويمثل تعبيرا" صادقا" عنها [٤] . وغالبا" ما يشيع ظهورها في القطاع الزراعي وذلك لما يتميز به هذا القطاع من تركز الجزء الأكبر من القوة العاملة فيه والتي تلزمهم صلة القرابة والالتزامات(العشائرية) على العمل بالأرض جيلا" بعد جيل . بحيث قدرت بعض الدراسات أن فائض العمالة الزراعية قبيل الحرب العالمية الثالثة قد تراوح ما بين ٢٠ – ٢٥ % في مناطق الهند وباكستان والفلبين واندونيسيا . وتشير بعض التقديرات الأخرى الى أن البطالة المقنعة في الريف المصري ما بين ٢٠% وأكثر من ٥٠% من اجمالي القوة العاملة في القطاع الزراعي [٥] .

ثانيا" : أسباب شيوع ظاهرة البطالة

يكاد أن يتفق الباحثون على أن أسباب شيوع ظاهرة البطالة في البلدان النامية عموما" والعربية على وجه الخصوص الى العديد من الأسباب التي من أهمها :-

١- عدم كفاية عناصر الانتاج المكملة لعنصر العمل في العملية الانتاجية كالأرض ورأس المال والتنظيم التي بتكاملها يمكن أن تتحقق وتستمر العملية الانتاجية مما يتعذر معه توفير فرص العمل المنتج للطاقة البشرية الفائضة عن العمل .
٢- تعذر وجود فرص العمل البديلة خارج القطاع الزراعي وخصوصا" بالنسبة للقطاع الصناعي الذي استبدل العمل الالي محل العمل اليدوي ، اضافة لحاجة القطاع التجاري لرأس المال النادر ، ناهيك عن أن القطاعات الانتاجية عموما" في البلدان العربية تتصف بمحدوديتها وبطء نموها ، مما ينتج عنه ضعف قدرتها على استيعاب فائض العمالة الذي يكون مضطرا" الى اللجوء الى القطاع الزراعي أو بعض النشاطات الخدمية .
٣- ارتفاع معدل نمو السكان خلال فترة السبعينيات والثمانينيات مما أدى الى ظهور عدد من الشباب الذين يبحثون عن العمل بحيث بلغ معدل نمو القوة العاملة ٣,٣% في السنة .
٤- ندرة الايدي العاملة النادرة والكفوءة مما تعذر معه استبدال مثل هذا النوع من العمل محل العمل غير الكفوء ، مما أدى الى ارتفاع كثافة العمل غير الماهر وسيادته في وحدات الانتاج ومن ثم ظهور البطالة المقنعة .
٥- الاعتماد على الهجرة كمصدر رئيس لتوليد العمالة من جانب البلدان المصدرة لليد العاملة وكمحرك لبناء الهياكل الأساسية من جانب البلدان المستوردة لليد العاملة . وعندما انتفت الحاجة لاستيراد العمالة وحلول الالة محل اليد العاملة شاعت البطالة في البلدان المصدرة والمستوردة .
٦- تعاني بعض المجتمعات العربية من نظرة الازدراء والتعالي للعاملين في القطاع الزراعي مما اضطر الفلاحين وخصوصا" الشباب منهم الى ترك العمل بالأرض والهجرة الى المدينة بحثا" عن العمل مما شكل زخما" في عرض قوة العمل وبالتالي زيادة نسبة البطالة في المدن .
٧- عجز الموازنات العربية عن تمويل مشاريع استصلاح الاراضي الزراعية واعادة تأهيل الريف أجبر العاملين في القطاع الزراعي على التوقف عن العمل واتجاه البعض الاخر نحو الأعمال الخدمية التي تتصف بضعف قابليتها على تلبية متطلبات الأسرة .
٨- سيادة بعض القيم والتقاليد الاجتماعية التي تؤثر في اتساع ظاهرة البطالة وخاصة في المجتمعات الغنية والطبقات الارستقراطية التي تحتقر العمل وتؤثر ان يشب أبناؤهم متسكعين وعاطلين عن العمل بدلا" من أن يعملوا بايديهم . ناهيك عن النظرة المتعصبة لعمل المرأة حيث تعاني المرأة العربية في بعض المجتمعات المتخلفة من منعها من ممارسة حقها في العمل وكما مبين في الجدول رقم (١) الذي نستنتج منه ان النساء في المجتمع العربي تمثل مجموعة من الموارد البشرية غير المستفاد منها استفادة كاملة والتي يمكن استخدامها في العقود المقبلة للمساعدة في عملية التنمية وخاصة في القطاعات التي يمكن أن تتهيأ فيها بيئة مناسبة للمرأة تتفق والقيم الاجتماعية السائدة مثل البنوك والصحة والتعليم والعمل الاجتماعي .
٩- عانت بعض البلدان العربية من الاثار المباشرة وغير المباشرة من الحروب والمشاكل السياسية وخاصة خلال العقود المنصرمة . فعملت أغلب تلك البلدان الى زيادة حصة الانفاق العسكري على حساب الانفاق الاستثماري مما شكل عوزا" كبيرا" في حاجة تلك البلدان الى المشاريع الاستثمارية التي تستقطب الزيادة الحاصلة في الأيدي العاملة وخاصة بين فئة الخريجين الجدد فتفاقمت ظاهرة البطالة نتيجة لذلك .
١٠- هيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية وتوليد العمالة مع تقديم أجور مرتفعة . وظهر القطاع الخاص تدريجيا" في دور القطاع الذي يخدم القطاع العام ، وبالتالي واجه

تصلبات هيكلية في نموه كقطاع مستقل عندما انخفضت قدرة القطاع العام على توليد المزيد من الوظائف .

١١- تتسم طبيعة العمل في القطاع الزراعي بالفجائية والتباين الزمني بين مراحل عملية الانتاج . مما يتسبب في شيوع ظاهرة البطالة المقنعة . اذ أن التنبؤ بالمستقبل من تغيرات فجائية غير متوقعة في العمل الزراعي يتطلب الاحتفاظ بجزء من القوة العاملة كأحتياطي لمواجهة مثل هذه التغيرات . وكذلك فان التباين الزمني بين مراحل الزراعة ابتداء" من تحضير الارض حتى الحصاد واختلاف هذه المراحل من حيث حاجتها لكمية العمل يستدعي أيضا" الاحتفاظ بجزء معطل من القوة العاملة لحين نشوء الطلب عليه وقت حلول العملية الزراعية التي تحتاجه .

١٢- تواجه البلدان العربية شيوع ظاهرة البطالة الموسمية وبصفة سنوية حيث تظهر كنتيجة لموسمية العمل في بعض النشاطات الاقتصادية كالقطاع الزراعي بسبب الطبيعة الموسمية للانتاج الزراعي وعدم استخدام الأرض لفترات طويلة من السنة ، كما انها توجد في بعض الصناعات المحلية كصناعة المثلجات وغيرها . ويكون أثر ذلك النوع من البطالة أكثر حدة في البلدان النامية عموما" بسبب عدم تنوع الانتاج والقصور في تنوع مصادر الدخل بالنسبة للعاملين في تلك الأنشطة .

١٣- ينجم عن حالة عدم كفاية الطلب الكلي الفعال حدوث تقلبات وأزمات دورية تؤثر بدورها على مستوى استخدام الأيدي العاملة فيضطر المنتجون الى تسريح أعداد غير قليلة من العمال بسبب هبوط مستوى الأرباح وتسمى هذه الحالة بالبطالة الدورية (كما تم تعريفها انفا") .

١٤- كان من الاثار السلبية التي نتجت عن كثرة الحروب والمنازعات أو حالة عدم الاستقرار الاقتصادي زيادة عدد السكان المهاجرين للبلدان العربية الأخرى وخاصة لدول الخليج وسوريا والأردن ومصر بحثا" عن الاستقرار والأمان النفسي والاجتماعي والاقتصادي فأدت تلك الهجرة الى زيادة مستوى عرض قوة العمل في أسواق تلك الدول وخاصة في قطاع الخدمات فشاعت ظاهرة البطالة فيها .

١٥- انخفاض أسعار النفط في أواسط الثمانينات وما نتج عنه من انخفاض الطلب على العمالة من البلدان العربية المصدرة لليد العاملة مما أدى الى خلل في أسواق العمل فيها . وكان لحرب الخليج تأثير مشابه حيث انطوت هذه الحرب على ضغوط سلبية على أسواق العمل في الأردن وفلسطين واليمن ومصر .

١٦- أن الكثير من البلدان العربية لا تضع التعليم واحتياجات اسواق العمل ضمن علاقة ارتباط ملائمة . وهناك الكثير من المؤشرات التي توضح أن المردود الاجتماعي والاقتصادي للتعليم منخفض جدا" في البلدان العربية وبشكل خاص بالنسبة للأسر الفقيرة . وقد أظهرت دراسة في مصر ان معدلات البطالة تصل الى أعلى درجة بين الحاصلين على شهادات ثانوية ، ويليهم الحاصلون على شهادات جامعية بينما تبلغ أدناها بين غير المتعلمين والحاصلين على شهادات عليا .

[illegible]

11 [illegible]

البلدان	معدل المشاركة في القوة العاملة	معدل مشاركة النساء في القوة

		العاملة
الأردن	٢٥,٠	١٤
الامارات العربية المتحدة	٥١,٠	١٢
البحرين	٤٥,٠	١٧
المملكة العربية السعودية	٣٤,٠	١٠
الجمهورية العربية السورية	٢٩,٠	٢٣
العراق	٢٦,٠	١٦
عمان	٢٦,٠	١٢
فلسطين	٣٨,٠	١٣
قطر	٥٧,٠	١١
الكويت	٤٢,٠	٢٣
لبنان	٣١,٠	٢٧
مصر	٣٥,٠	٢٧
اليمن	٣٠,٠	٢٨

□ □□ ج □□ □□ □ □ □□□□□

ثالثا":- إشكالية العلاقة بين السكان والبطالة والفقر في العالم العربي :

لازالت الابحاث قاصرة عن تقديم تفسير واضح حول العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية فلقد أثبتت بعض التجارب أن البلدان التي توصلت الى تنمية ناجحة كانت لديها معدلات نمو أعلى للانتاج منها للسكان . ولكي تصبح التنمية المستمرة أداة من أجل الوصول الى رفاه الانسان يجب أن نفهم اشكالية العلاقة بين نمو السكان ووفرة الموارد والبيئة والتنمية . ان رفاه الانسان والتنمية الاقتصادية كلاهما يعتمدان على خلق فرص عمل منتجة للعاطلين عن العمل وللأعداد الكبيرة التي تدخل الى سوق العمل .

وغالبا" ما تتلازم البطالة مع الكثير من الأمراض الاجتماعية المتأزمة كالأمية وتردي أوضاع النساء وسوء التغذية والتعرض للمخاطر البيئية وعدم توافر الخدمات الصحية والاجتماعية مع الفقر . ومن افرازات هذه العوامل زيادة معدلات الخصوبة ووفيات عالية وانتاجية اقتصادية منخفضة ، كما أن الفقر وهو النتيجة الحتمية للبطالة يتلازم أيضا" مع التوزيع الجغرافي غير المتكافئ للسكان .

وأن الحد من البطالة سوف يبطئ النمو السكاني والعكس صحيح . فأبطاء النمو السكاني سوف يخفض معدلات الانجاب وبالتالي يخفض حجم الأجيال الشابة وتسارع النمو في القوى العاملة . ومن جهة أخرى فأن البطالة والفقر متلازمان أيضا" مع الانتاجية والدخل ومستوى المعيشة .

وأن خسارة موارد الدخل وخصوصا" في البلدان العربية الفقيرة حيث لا وجود لاعانات العاطلين عن العمل تفضي الى الفقر . وتواجه منطقة الشرق الأوسط معوقات عدة بالنسبة الى عوامل الفقر والنمو السكاني حيث أن معدل النمو السكاني في هذه المنطقة كان الأعلى بين سائر مناطق العالم النامي (٢,٩ % للفترة ١٩٦٠-١٩٩٥) ومن المتوقع أن تكون هذه النسبة الخاصة بالدول العربية الأكثر ارتفاعا" بعد دول جنوب أفريقيا في الفترة مابين ١٩٩٢-٢٠٠٠ ومن المتوقع أيضا" أن تتساوى هذه النسبة تقريبا" مع البلدان الأقل نموا" (٢,٧%) وأن تكون أعلى منها للبلدان النامية (١,٩%) وبالرغم من ارتفاع عدد السكان في

البلدان العربية بمعدل الضعفين بين أواخر عام ١٩٥٩وأوائل عام ١٩٨٠ ، الا أن تسارع النمو الاقتصادي قد سمح بتحسن الأوضاع المعيشية للمواطنين في تلك الفترة حيث ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي وارتفع العمر المتوقع عند الولادة ومعدل سنوات الدراسة وانخفضت معدلات وفيات الأطفال بسبب تحسن الوضع والوعي الصحي للسكان . ولكن قدرة الدول العربية على تحسين الأوضاع المعيشية للسكان أصبحت في الثمانينيات متواضعة بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي وتعاقب الزيادات السكانية والنزاعات الداخلية والحروب الخارجية في كثير من بلدان الوطن العربي[٦] .

ومن الواضح ان معدل النمو السكاني في البلدان العربية في الفترة ما بين ١٩٦٠ – ١٩٨٠ كان أعلى بكثير من النمو الاقتصادي للفترة ما بين (١٩٨٠ – ٢٠٠٠) وهذا لم يحصل في البلدان الأقل نموا" والبلدان النامية عموما" . ولم يكن تعبيرا" عن اتجاه عام على المستوى العالمي . وكما بينا سابقا" فأن النمو السكاني السنوي

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلغ ٢,٩% في عام ١٩٩٥ ولكن هذا المعدل يختلف بحسب البلدان العربية المختلفة حيث يتراوح بين ١,٩% في تونس و ٣,٥% في اليمن و٣,١% في الصومال و٢,٧% في الجزائر للفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٠ . وتختلف أسباب هذه الزيادات في عدد السكان من دولة لأخرى بحسب أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسياسية وتتمثل في الهجرة ومعدلات الخصوبة المرتفعة ومعدلات الوفيات المنخفضة وغيرها . وتمارس الزيادة السكانية السريعة والتوزيع السكاني غير المتكافئ في العالم العربي ضغوطا" على مستويات عدة تتمثل في عدم أو سوء ادارة واستغلال الموارد النادرة من أجل تأمين فرص التعليم والخدمات الصحية للأسرة الفقيرة وتأمين فرص الوصول على العمالة المنتجة . غير أن هذه الزيادات السكانية المستمرة ستبقى عاملا" معوقا" للنمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة اقتصاديا" من العالم العربي وبالتالي للمساعي التي تهدف للحد من الفقر .

كما ان أقتصاد الدول العربية المختلفة خلال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي كان من بين الاقتصادات الأكثر نموا" في العالم . وبلغت نسبة النمو السنوي في أجر العامل حوالي ٤% للفترة مابين ١٩٧٠-١٩٨٠ وذلك بسبب الانتعاشة النفطية في المنطقة انذاك . ولكن منذ عام ١٩٧٥ بدأت نسبة النمو والانتاجية تنخفض . بينما ارتفعت البطالة وتراجعت الأجور الفعلية لاعتماد الدول العربية على النفط مما أثر وبشكل كبير في جعل هذه الدول شديدة الحساسية للتقلبات في الأسعار الدولية .

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة السكان ممن هم في سن العمل في منطقة الشرق الأوسط وتحديدا" في البلدان العربية في السنوات القادمة بسبب الزيادة في معدل العمر المتوقع وتحسن المستوى الصحي .

ومن المتوقع أن تكون هذه النسبة أعلى من نسبة النمو السكاني بما لا يزيد عن الثلث . كما يتوقع أن تصل نسبة الزيادة في حجم العمالة في ثمانية دول في المنطقة (الجزائر ، مصر،سوريا، الأردن، لبنان، المغرب، تونس،اليمن)الى ٤% سنويا" . مما يعني ارتفاع حجم القوى العاملة بمعدل الضعفين بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٠ . وقد أصبحت البطالة تشكل مشكلة أساسية في الكثير من البلدان العربية بسبب ازدياد حجم القوى العاملة وتراجع نمو فرص التشغيل حتى باتت عام ١٩٩٣ أعلى من أي منطقة أخرى في العالم . وتختلف معدلات البطالة بحسب الدول المختلفة في المنطقة وتصل معدلاتها الى ٢٠% في الجزائر والأردن

واليمن بينما تقارب ١٥% في مصر وتونس (أنظر الشكل رقم (١)) ويشار الى أن معدلات البطالة أعلى نسبيا" في المناطق الحضرية وفي صفوف الأناث . ففي الأردن مثلا" تقارب معدلات البطالة ١٨% وتتجاوز هذه النسبة لدى الأناث بمعدل الضعف . كذلك فأن البطالة تشكل نسبا" عالية قياسا" لما موجود في المناطق الريفية كما هو الحال في مصر والمغرب التي تزيد نسبة البطالة في المدن بنسبة أربعة أضعاف عن مثيلاتها في الريف .

ويمكن قياس نسبة البطالة في أي دولة كالاتي :-

عدد العمال العاطلين = المجموع الكلي للسكان الفعال* - عدد السكان العاملين

الشكل رقم (١)
نسبة البطالة في بعض البلدان العربية ١٩٩٥

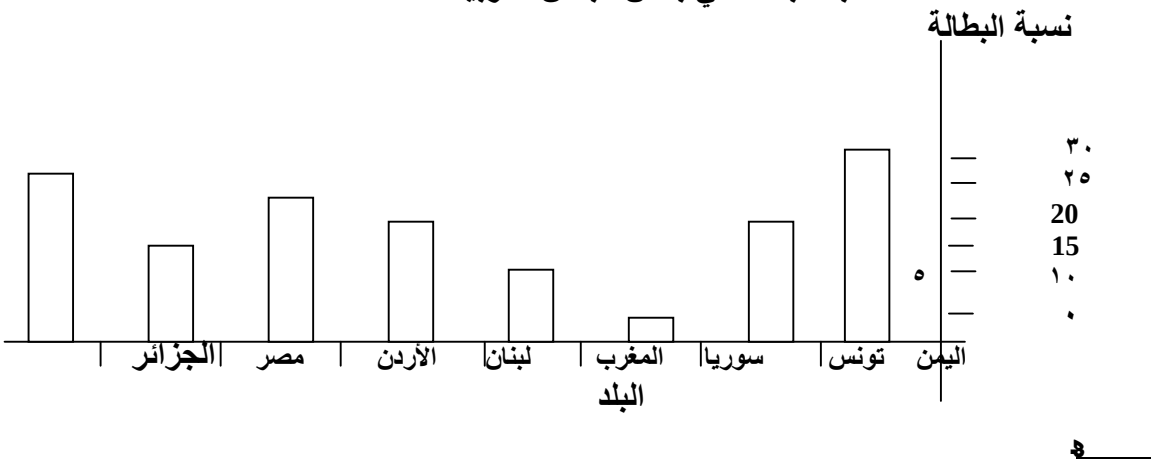

Will Arab Workers Prosper or be left out in 21 st . century .
The world bank 1995

رابعا- بنية سوق العمل العربي :

تعد النواقص التي تظهر في سوق العمل العربي من العقبات الأساسية التي تعترض سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتبرز هذه العقبة من خلال تأثيرها المباشر ، مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى على حجم وكفاءة الانتاج . وتعاني أسواق العمل العربية من النواقص التي تتمثل في انحراف هذه الأسواق وابتعادها عن شروط ومواصفات النموذج النظري للسوق والذي نعني به سوق المنافسة التامة لعنصر العمل وقلة التخصص فضلا" عن ثبات الأسعار وعدم مرونتها . ويمثل تحجر التركيب الأجتماعي والجهل وعدم المعرفة الكاملة بوضع وأحوال السوق من قبل المنظمين له (العارضين والطالبين لعنصر العمل) من النواقص المهمة التي تظهر في أسواق البلدان العربية .

ان وجود هذه النواقص المهمة وتفاعلها فيما بينها يترتب عليه القصور في امكانية تأمين المكسب الأمثل والاستخدام الكامل لعنصر العمل الذي يتميز بتدني عوائده وانتاجيته

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية /Iraqi Journal for Economic Sciences السنة الخامسة – العدد الثالث عشر/٢٠٠٧

المنخفضة لدرجة تكاد تقترب من الصفر في بعض النشاطات الاقتصادية . كذلك سوء توزيع العمالة بصورة متعادلة على مختلف القطاعات العاملة في النشاط الاقتصادي حيث غالبا" ما تتركز في النشاطين الزراعي والخدمي على حساب قطاعي الصناعة والتجارة . وكما مبين في (الجدول رقم -٢-) .

* السكان الفعال : ويقصد بهم جميع الافراد في المجتمع (الذين هم في سن العمل) ممن بمقدورهم القيام بالعمل اذا ما توفرت لهم فرص العمل ويستبعد منهم المعوقون والأطفال(ممن دون سن العمل)والطلبة وأفراد الجيش والمتقاعدين (كبار السن).

Ý áþ

Wr qi Journ for Eco ic ie

البلد	الزراعة		الصناعة		الخدمات		نسبة الزيادة السنوية في أجر العامل	
	١٩٧٥	١٩٩٥-٢٠٠٠	١٩٧٥	١٩٧٥-٢٠٠٠	١٩٧٥	١٩٧٥-٢٠٠٠	١٩٧٥-١٩٨٥	١٩٨٥-٢٠٠٠
الكويت	٤		٣٧	٢٩	٦٨	٧٧		٥,٨
قطر		٥		٣١		٧٥		
البحرين		٥		١٨		٨٦		
الامارات	٢٦	٨	٣٩	٤٢	٥١	٦٠		
السعودية	٧٢	٥١	١٥	١٨	٢٥	٤٠		
سوريا	٦٠	٣٠	٣٣	٣٤	٣٢	٥٢	٤,٨	-٦,٤
ليبيا	٤١	٣٠	٣١	٣٥	٤١	٥٥		
تونس	٥٥	٣١	٣٢	٣٧	٣٥	٤٥	٥,٢	-١,٨
عمان	٦٢	٤٩	١٥	٢٢	٢٣	٢٩		-٤,١
الأردن	٣٩	١٥	٣٠	٣٦	٤٠	٧٤		
العراق	٥٥	١٨	٣٠	٢٢	٣٥	٧٤		
لبنان	٣٩	١٨	٢٧	٣٠	٥٧	٦٩		
الجزائر	٦٠	٢١	٢٢	٣٧	٣١	٥٩	-١,١	
مصر	٦٠	٦٥	١٩	٢٦	٣٦	٤٠	٤,٩	-٣,١
المغرب	٦١	٤٦	١٥	٢٥	٢٤	٢٩		
اليمن	٧٩	٦٧	١٢	١٦	٢٢	٣٠		
السودان	٨٦	٧٦	١٠	١٠	٢٠	٣٣		
موريتانديا	٩٦	٧٩	٧	١٢	١٣	٢٩		
الصومال	٨٥	٧٩	٩	١٢	١٦	١٩	-٦,١	

Wr qi Journ for Eco ic - Wr qi Journ for Eco ic---ð

خامسا":- الاستراتيجيات المقترحة للحد من البطالة

في ضوء التحليل الذي ورد انفا"، وفهم طبيعة مشكلة البطالة وأسبابها ، لابد للمرء من استنتاج وجود تفاؤل مفرط بشأن الاثار التي قد تخلفها السياسات الوطنية والدولية الجديدة التي توضع حاليا" عند الأخذ بنهج استراتيجيات تخفيف وطأة البطالة . ويمكن القيام من خلال نهج استراتيجيات تخفيف وطأة البطالة بوضع استراتيجيات للحد من الفقر تقدم بديلا" حقيقيا" ومطورا" لما أجري في الماضي من اصلاحات اقتصادية وما طبق من سياسات

التكييف . لكن ذلك يقتضي وجود ملكية وطنية حقيقية للسياسات العامة واستقلالية في وضعها وذلك استنادا" الى اعادة بناء قدرات الدولة واحراز نجاح حقيقي في السياسات الوطنية يتجاوز سياسات دولية داعمة أكثر من ذي قبل . ويمكن تحقيق ذلك اذا استندت استراتيجيات الحد من البطالة الى استراتيجيات انمائية طويلة الأجل واذا لم تكن امتدادا" لسياسات تكييفية من الماضي . ولابد للمشاريع الخاصة من القيام بدور قيادي رئيسي في بلوغ أهداف هذه الستراتيجيات . ولكن ينبغي للعملية الانمائية أن تلقي الحفز والتوجيه من دولة تأخذ بالتنمية والمذهب العملي وتقوم من خلال الادارة السليمة للأسواق بترويض دافع الربح خدمة لأغراض التنمية الوطنية والحد من البطالة والفقر وكذلك انشاء طبقة محلية وحيوية من المتعهدين مستعدة لزج مواردها في الاستثمارات المحلية وليس في استهلاك الكماليات أو امتلاك الثروات الخاصة في خارج البلاد .

ويترك للحكومات العربية ذاتها كل بمفردها أمر تحديد خياراتها الستراتيجية . ولكن بصورة عامة يمكن تجسيد أربعة اتجاهات للسياسات العامة يرجح تطبيقها تطبيقا" واسع النطاق وان كان ذلك سياق محدد وهذه الاتجاهات هي :-

- الأهمية الرئيسية لتعزيز النمو الاقتصادي السريع والمستدام .
- ايلاء مسألة الاستثمارات الصناعية الأهمية القصوى بين خيارات التنمية .
- وضع خيارات من السياسات العامة للتنمية الاجتماعية .
- اعتماد سياسات تكفل عدم تخلف فئات اجتماعية ومناطق معينة عن ركب مسيرة النمو .

والمطلوب لتحقيق ذلك الهدف ليس مجرد زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، انما المطلوب هو نوع من النمو الاقتصادي أساسه تراكم رؤوس الأموال وجمع المهارات وزيادة الانتاجية وتوسيع نطاق سبل كسب الرزق بصورة مستدامة وزيادة فرص العمل ،الأمر الذي يزيد بالتالي من امكانيات الاستهلاك لدى الأسر المعيشية والأفراد ولبلوغ ما نصبو اليه من استراتيجية ملائمة للحد من البطالة ، نقترح رسم عناصر استراتيجية انمائية شاملة تتمثل عناصرها بالصورة الاتية:

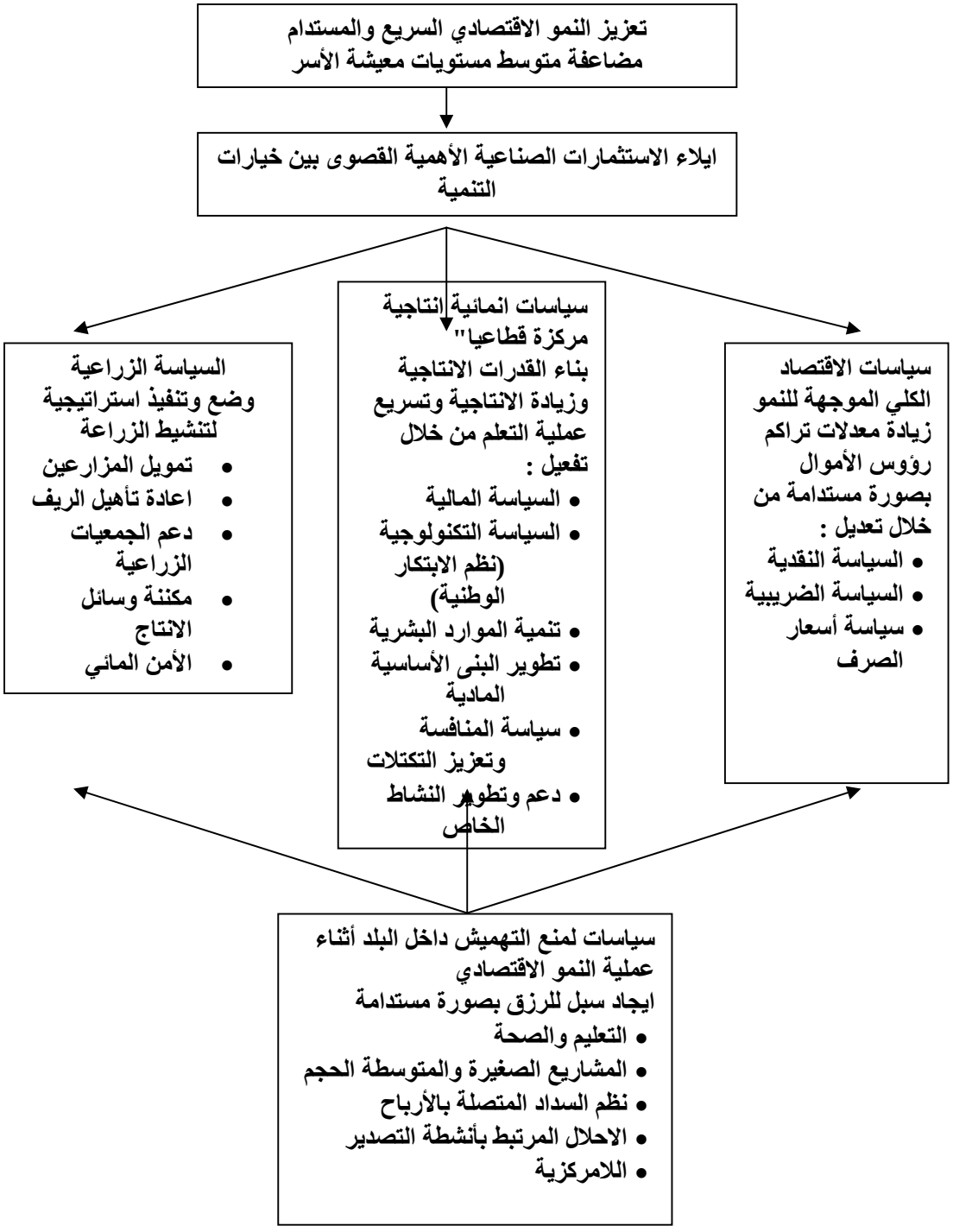
تعزيز النمو الاقتصادي السريع والمستدام
مضاعفة متوسط مستويات معيشة الأسر
ايلاء الاستثمارات الصناعية الأهمية القصوى بين خيارات التنمية
سياسات انمائية انتاجية مركزة قطاعيا"
بناء القدرات الانتاجية وزيادة الانتاجية وتسريع عملية التعلم من خلال تفعيل :
• السياسة المالية
• السياسة التكنولوجية (نظم الابتكار الوطنية)
• تنمية الموارد البشرية
• تطوير البنى الأساسية المادية
• سياسة المنافسة وتعزيز التكتلات
• دعم وتطوير النشاط الخاص
السياسة الزراعية
وضع وتنفيذ استراتيجية لتنشيط الزراعة
• تمويل المزارعين
• اعادة تأهيل الريف
• دعم الجمعيات الزراعية
• مكننة وسائل الانتاج
• الأمن المائي
سياسات الاقتصاد الكلي الموجهة للنمو
زيادة معدلات تراكم رؤوس الأموال بصورة مستدامة من خلال تعديل :
• السياسة النقدية
• السياسة الضريبية
• سياسة أسعار الصرف
سياسات لمنع التهميش داخل البلد أثناء عملية النمو الاقتصادي
ايجاد سبل للرزق بصورة مستدامة
• التعليم والصحة
• المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم
• نظم السداد المتصلة بالأرباح
• الاحلال المرتبط بأنشطة التصدير
• اللامركزية

قائمة المصادر:

1- Y . LACOSTE :"Les pays – Sous – development " quelques ouvrages Significatifs, Parus depuis dixans, OP . CIT , PP . 77 – 80 .

٢- اصدارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الأسكوا) ، الأثر الاجتماعي لأعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة ، نيويورك ، عام ٢٠٠٠ ، ص٣٧.

٣- د. عمرو محي الدين ، كتاب التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، عام ١٩٧٢ ، ص ٨٩.

٤- د.سلوى جبر حسن ، التنمية الاقتصادية ، القاهرة ، عام ١٩٧٩ ، ص ٣٢٦.

٥- د.محمد زكي الشافعي ، التنمية الاقتصادية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ ، ص ٣٢ .

٦- اصدارات برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP – ندوة (مناهضة وأزالة الفقر) المقامة في دمشق للفترة من ٢٨ – ٢٩ /شباط/١٩٩٦ ، نيويورك ، ١٩٩٦ ، ص ٢٤ .